وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٠/٧/٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٢/١٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العـام المـالـى ٢٠٠٩ حيث بلغـت جمـلـة الإيـرادات للغـرفـة والسـوق معًا مبلغ ٣١٦٧٨٢٦,٩٤ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائة وسبعة وستون ألفًا وثمانمائة وستة وعشرون جنيهًا وأربعة وتسعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٣٩٨٤٠٠,٤٣ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وثمانية وتسعون ألفًا وأربعمائة جنيه وثلاثة وأربعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات مبلغ ٢٣٠٥٧٣,٤٩ ج (فقط مائتان وثلاثون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وتسعة وأربعون قرشًا لا غير) خصمت من الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٢٥٥٧٨١٩,٤٦ ج (فقط مليونان وخمسمائة وسبعة وخمسون ألفًا وثمانمائة وتسعة عشر جنيهًا وستة وأربعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/٢/١٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى